الطويل: «المهندسين» ستنظم ورشة عمل «مصادر الطاقة المتجددة - المحرك رئيسي نحو الطاقة النظيفة»

6

المبارك طالب المجلس باتخاذ إجراءات جادة لتصحيح الممارسة البرلمانية

مجلس الأمة يحيل استجواب رئيس الوزراء إلى اللجنة التشريعية

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

سمو رئيس مجلس الوزراء أثناء الجلسة

◆ العفاسي: الحكومة ستقدم مذكرة إلى «التشريعية» تشرح فيها المثالب الدستورية بالاستجواب

◆ فهاد: رفضت التصويت لقناعتي ويقيني بأن طلب الإحالة إجراء غير دستوري

◆ تحديد ساعة من جلسة اليوم لمناقشة دواعي ندب مجموعة من العسكريين للعمل لدى أعضاء المجلس

ربيع سكر

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على إحالة الاستجواب الموجه من النائب شعيب المويزري لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بصفته الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بناء على طلب سمو رئيس مجلس الوزراء.

وجاءت نتيجة التصويت على طلب الإحالة الى اللجنة والتي تمت نداء بالاسم بموافقة 41 عضوا وعدم موافقة 20 عضوا وعدم إدلاء عضوين بصوتيهما من إجمالي الحضور البالغ عددهم 63 عضوا.

و وافق مجلس الأمة على تحديد ساعة من جلسة اليوم لمناقشة دواعي وأسباب ندب مجموعة من العسكريين للعمل لدى أعضاء المجلس.

ووافق المجلس على تخصيص ساعتين من جلسة اليوم لمناقشة تداعيات سوء تصميم مصفاة الزور.

وقال سمو رئيس مجلس الوزراء في مداخلة له إن «تمسكي بأحكام الدستور وعدم مخالفة توجيهات صاحب السمو توجب علي التوجه لمجلسكم الموقر لاتخاذ إجراءات جادة لتصحيح الممارسة البرلمانية وإحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية».

وأكد المبارك احترامه الكامل لحق عضو مجلس الأمة تقديم استجواب لرئيس مجلس الوزراء أو أي وزير على أن يكون متفقا مع احكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة والضوابط التي قررتها المحكمة الدستورية في شأن الاستجواب.

من جهته أكد وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د. فهد العفاسي أن استجواب المويزري لسمو رئيس مجلس الوزراء يتحدث عن أعمال تنفيذية من اختصاص وزراء آخرين، معتبراً أن هناك مثالب دستورية عدة تتطلب اللجوء الى اللجنة التشريعية.

وأوضح العفاسي أن قرارات المحكمة الدستورية نصت على أن استجواب الرئيس ينحصر في إطار ضيق بحدود اختصاصه في رسم السياسة العامة وعدم الدخول في الأعمال التنفيذية.

من جانبه رأى النائب شعيب المويزري أن الاستجواب متوافق مع قرار المحكمة الدستورية ويتعلق بالسياسة العامة، مضيفاً «سوف أترك الحكم للشعب الكويتي».

وتحدث النائبان رياض العدساني ود. عبدالكريم الكندري معارضين للإحالة إلى اللجنة التشريعية، مؤكدين أن الاستجواب متوافق مع الدستور، وأنه لا يوجد نص دستوري يؤكد رفع الاستجواب من جدول الأعمال أو إحالته للتشريعية.

وتحدث النائبان مبارك الحريص ود. عودة الرويعي مؤيدين للإحالة، حيث أكدا أن من حق مجلس الأمة إحالة الاستجوابات إلى اللجنة التشريعية إذا اثيرت فيها شبهة دستورية، وأن الأمر بالنهاية يخضع لقرار مجلس الأمة. وعقب قرار المجلس إحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية، نوه وزير العدل إلى أن الحكومة ستقدم مذكرة إلى (التشريعية) في أول دعوة للاجتماع تشرح فيها المثالب الدستورية بالاستجواب.

و تباينت اراء أربعة نواب من مجلس الامة حول موضوع تأييدهم او رفضهم لطلب الحكومة بإحالة الاستجواب المقدم من قبل النائب شعيب المويزري الى سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بصفته.

من جهته قال النائب رياض العدساني بصفته معارضا لاحالة الاستجواب الى لجنة التشريعة البرلمانية ان طلب الإحالة «غير دستوري لانه لا يوجد نص لرفع الاستجواب من جدول الاعمال».

واعتبر العدساني ان إحالة الاستجواب الى اللجنة التشريعية البرلمانية «عبث سياسي» واصفا رفع هذا الاستجواب من جدول اعمال المجلس بأنه «كارثة دستورية».

وتساءل كيف لا يختص رئيس الوزراء بتداعيات الامطار الغزيرة وما سببته من اضرار على الناس وممتلكاتهم قائلا ان رئيس الوزراء هو الذي يشرف على عمل الحكومة.

ودعا النواب الى عدم التصويت على هذا الطلب الذي يزعم انه غير لائحي لانه لا يوجد نص دستوري او في اللائحة الداخلية لمجلس الامة يتيح للحكومة التصويت على الإحالة الى التشريعية البرلمانية.

بدوره قال النائب مبارك الحريص الذي تحدث مؤيدا لاحالة الاستجواب الى اللجنة التشريعية البرلمانية «ان (التشريعية) ستقوم بفحص هذا الاستجواب ومعرفة وجود شبهة دستورية من عدمها وعليه سيتم رفع تقرير الى المجلس بشان هذا الاستجواب».

وأضاف الحريص «اعطوني نصا يحظر الذهاب الى التشريعية البرلمانية» مؤكدا ان المجلس سيد قراراته في ما لم يرد فيه نص.

وقال «طالما ان الاستجواب غير دستوري فليس من المفترض صعود سمو رئيس الوزراء الى المنصة». ومن جهته اعتبر النائب الدكتور عبدالكريم الكندري كمعارض للاحالة طلب الإحالة التفافا واضحا على نصوص الدستور موضحا انه لو كان المشرع يرغب بإعطاء صفة دستورية لاحالة الاستجواب الى اللجنة التشريعية البرلمانية «لنص صراحة على ذلك». وطالب الكندري سمو رئيس الوزراء بالصعود الى المنصة لتفنيد الاستجواب معتبرا ان هذا الاستجواب «مهم» مضيفا ان اجراء الإحالة «غير دستوري والاستجواب دستوري وكل المواقف هدفها حماية وتحصين رئيس مجلس الوزراء».

ومن جانبه اشار النائب الدكتور عودة الرويعي الذي تحدث مؤيدا للاحالة الى ان «المويزري كان وزير دولة لشؤون الإسكان خلال الفترة من شهر فبراير 2012 وحتى شهر يونيو 2012» مبينا ان «توقيع مشروع مدينة صباح الأحمد السكنية تم بعد المويزري».

وعرض الرويعي تسجيلا مرئيا في قاعة عبدالله السالم ظهر فيه النائب المويزري وهو يشيد بسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء مستغربا تحول موقف المويزري تجاه سمو رئيس مجلس الوزراء.

من جانبه اكد النائب عبدالله فهاد انه أبدى وجهة نظره بالاعتراض الشديد على إحالة استجواب رئيس مجلس الوزراء الى اللجنة التشريعية من خلال عدم التصويت لقناعتي ويقيني بأن هذا الإجراء غير دستوري. واضاف فهاد في تصريح للصحافيين عقب الجلسة الجميع يعلم مآلات هذا التحويل إما بشطب الاستجواب أو تفريغه من محتواه أو الالتفاف على هذا الحق الذي كفله الدستور لك نائب منفردا ، وبالتالي لم أدلي بصوتي اعتراضا على هذا الإجراء غير الدستوري في تحويل الاستجواب الى التشريعيه.

وفي رده على سؤال بشأن الحكم المسبق على رأي اللجنة التشريعية قال فهاد « هذا حسب كلام الاخوة اعضاء اللجنة منهم من صرح به تصريحا والبعض الاخر لمح ، وذكرت ان قناعة النواب ان مآلات الاستجواب ستكون بهذا الطريق لأن السوابق السابقه كانت تؤدي الى نفس النتيجة، فهذه ماهي الا التفاف على إرادة الامة والحق الدستوري للنائب لذلك لم اصوت اعتراضا على هذا الطلب.

قيام «الخارجية» بالاطلاع على جدوى قروض «صندوق التنمية»

تكليف اللجنة التعليمية بالتحقيق في «الشهادات المزورة والوهمية»

ربيع سكر

ناقش مجلس الأمة في جلسته العادية أمس 7 رسائل واردة من بينها رسالتان من صاحب السمو أمير البلاد ومن سمو ولي العهد يشكران فيهما رئيس وأعضاء مجلس الأمة على ما أبدوه من تعاون ومشاركة وجدانية خلال تداعيات هطول الأمطار الغزيرة التي شهدتها البلاد.

وأعرب النواب خلال مناقشة الرسالتين عن جزيل الشكر لسمو الأمير وسمو ولي العهد لحرصهما على سلامة المواطنين والمقيمين من آثار الأمطار.

ووافق المجلس على تأجيل الرسالة الواردة من رئيس لجنة العرائض والشكاوى النائب مبارك الحجرف والتي يطلب فيها تلاوة ملخص الشكاوى التي ينوه عنها في جدول أعمال الجلسة عملا بنص المادة 154 من اللائحة الداخلية الى الجلسة المقبلة.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب د. عبدالكريم الكندري يطلب فيها سحب التقرير التكميلي الرابع والثلاثين للجنة عن ازمة العمالة الفلبينية بدولة الكويت والمدرج على جدول اعمال جلسة اليوم.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب د. عبدالكريم الكندري يطلب فيها الموافقة على تكليف اللجنة بالاطلاع على مدى فعالية القروض التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في خدمة السياسة الخارجية.

وقال رئيس لجنة الشؤون الخارجية د.عبدالكريم الكندري في مداخلة له «الآن أصبح لزاما علينا مراجعة سياسة الصندوق الكويتي للتنمية وهناك معلومات تسيء لسمعة الصندوق مثل إعادة جدولة بعض القروض أو الإعفاء من سدادها».

ورحب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد باطلاع اللجنة البرلمانية على قروض صندوق التنمية وقال «نحن على اتم الاستعداد في الصندوق الكويتي للتنمية ان نحضر للجنة الخارجية لشرح الأساليب التي نتبعها في تقديم القروض».

وثمن الخالد جولات صندوق التنمية في شتى بقاع العالم وما قدمه للدول الصديقة والشقيقة وما حققه لمصلحة سمعة الكويت، مؤكداً أن الصندوق قدم قروضا ل106 دول من انحاء العالم لتمويل العديد من المشاريع خلال ال57 سنة الماضية وذلك منذ تأسيسه.

وبين أن الكويت وضعت 970 مليون دينار كموجودات في الصندوق وصلت حالياً إلى نحو خمسة مليارات ونصف المليار دينار، داعياً مجلس الامة الى دعم مسيرة الصندوق للحفاظ على النجاح الذي حققه منذ تأسيسه.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي يطلب فيها موافقة المجلس على تمديد فترة اعداد تقاريرها حول الاقتراحات بقوانين المتعلقة بآلية التصويت والنظام الانتخابي والدوائر الانتخابية وشروط الترشح لمدة ثلاثة أشهر.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس اللجنة التعليمية د. عودة الرويعي يطلب فيها موافقة المجلس على تكليف اللجنة بالتحقيق في موضوع الشهادات العلمية المزورة والوهمية وما جاء في الطلب المقدم من النائب محمد الدلال وآخرين.

وأكد وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي أن التعاون سيكون على اكمل وجه مع اللجنة التعليمية وسيتم تزويدهم بكافة المعلومات التي يطلبونها.

قاعة عبدالله السالم

بعد قبول استقالة السبيعي

المجلس يزكي دميثير لعضوية لجنة التحقيق في تداعيات الأمطار

جانب من الجلسة

زكى مجلس الأمة في جلسته العادية أمس النائب خلف دميثير لعضوية لجنة التحقيق في تداعيات الأمطار بعد قبول استقالة النائب الحميدي السبيعي من عضوية اللجنة.

وكان المجلس قد أقر في جلسته السابقة توصيات عدة بشأن طلب مناقشة تداعيات أزمة الأمطار منها تشكيل لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء ينتخبهم المجلس من بين أعضائه لتحديد الأسباب والمتسببين في أزمة الأمطار خلال شهر من تاريخ أول انعقاد لها.

وانتخب المجلس لعضوية اللجنة النواب خلف دميثير وعادل الدمخي وخالد العتيبي، ثم تمت تزكية النائب الحميدي السبيعي بعد تنازل النائب خلف دميثير.

الدلال: سمو الرئيس أبلغني أنه لا يوجد مانع من طلب ميزانية تعزيزية لعلاج مشكلة تطاير الحصى

قال النائب محمد الدلال إن هناك توجها حكوميا لطلب ميزانية تعزيزية للإسراع في معالجة مشكلة تطاير الحصى في الشوارع.

وأوضح الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أبلغه أنه لا يوجد مانع من طلب ميزانية تعزيزية إذا لم توجد ميزانية لعلاج هذه المشكلة.

وبين أنه نظرا لأهمية معالجة موضوع تطاير الحصى وتضرر سيارات المواطنين فقد تحدث مع وزير الأشغال وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي وقال الوزير إن هناك 3 إجراءات مطلوبة أولها أن يكون هناك ميزانية كافية لتعبيد الشوارع في أسرع وقت، والثاني إقرار ميزانية تعزيزية إذا لم تكف الميزانية الموجودة، والثالث أن تكون هناك أموال تم تحصيلها نتيجة الغرامات على المقاولين وهذ أمر سيأخذ وقتا. وأضاف الدلال أنه تحدث مع نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ثم تحدث مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وأن سمو رئيس الوزراء قال إنه لا مانع من التحرك لطلب ميزانية تعزيزية والسير في إجراءات تعجيلها لإعادة تعبيد الشوارع.